تقرير مجلس الإدارة عن نتائج العام المنتهى فى ٢٠١٢/١٢/٣١

البنك الوطنى للتنمية يغطى فجوة المخصصات

قبل الموعد بعامين بسداد نهائى لمبلغ ٩٥٦مليون جنيه مصرى فى عام ٢٠١٢

بلغ صافى الخسارة ٨٥٥ مليون جنيه مليون جنيه مصرى

بزيادة قدرها ٢٨٥مليون جنيه أو بنسبة ٥٠% مقارنة بالفترة المماثلة من عام٢٠١١

بإستبعاد المخصصات الإضافية المكونة لتغطية فجوة المخصصات

بلغ صافى الخسارة ٣٦٣مليون جنيه مصرى بتحسن قدره ٢٠٨مليون جنيه مصري أو بنسبة ٣٦,٤% مقارنة بعام ٢٠١١

المؤشرات المالية للقوائم المالية المستقلة للبنك

أولاً- مقارنة قائمة الدخل مقابل عام ٢٠١١:

١- بلغ صافى الخسارة ٨٥٤,٩ مليون جنيه مصري، وبإستبعاد اثر تغطية فجوة المخصصات يصبح صافى الخسائر ٣٦٢,٦مليون جنيه مصرى بتحسن قدره ٢٠٨مليون جنيه مصري أو بنسبة ٣٦,٤% مقارنة بعام ٢٠١١.

٢- بلغ صافى العائد من التمويلات ٣١٠,٥ مليون جنيه بتحسن قدره ١٣٦,٨ مليون جنيه أوبنسبة ٧٨,٨% مقارنة بعام ٢٠١١.

٣- الإيرادات المحققة من العملاء بلغت ٣٧٠,٧ مليون جنيه بتحسن قدره ١٣٩,٢جنيه مصرى أو بنسبة ٦٠,١% مقارنة بعام ٢٠١١.

٤- الإيرادات المحققة من العمليات سجلت نمواً بنسبة ٦٠,١% بينما زادت المصروفات بنسبة ١٢,٧% – بفارق قدره ٤٧,٤%.

٥- بلغت المخصصات المكونة خلال عام ٢٠١٢ مبلغ ٩٧٨,٣مليون جنيه مصري ، منها مبلغ ٩٥٦,٤مليون جنيه مصري يخص محفظة الديون المتعثرة منذ ما قبل الإستحواذ ومبلغ ٢١,٩مليون جنيه مصري تخص المحفظة بعد الإستحواذ، وانخفضت المخصصات على محفظة التمويلات الجديدة بعد الإستحواذ بمبلغ ٤٩,٢مليون جنيه عن عام ٢٠١١.

ثانياً: مقارنة بنود الميزانية مقابل ديسمبر ٢٠١١

١- حقق اجمالى التمويلات نمواً بمبلغ ٨٣٧ مليون جنيه مصري أو بنسبة ١٨,٦% ليبلغ اجماليها ٥,٣ مليار جنيه مصري.

٢- شهدت الفترة نمواً فى محفظة التمويلات الجديدة بواقع ١,٨٠٢ مليون جنيه مصري أو بنسبة ٥٥% لتبلغ المحفظة ٥,٠٧مليار جنيه مصري.

٣- أظهرت ودائع العملاء نمواً بمبلغ ٩١٠ مليون جنيه مصري أو بنسبة ٨,٦% لتصل الى ١١,٤ مليار جنيه مصري.

٤-حقق إجمالى الودائع متضمنه ودائع قطاع الخزانة نمواً قدره ٩١٩مليون جنيه مصري أو بنسبة ٧,٦% ليبلغ ١٢,٩مليار جنيه مصري.

٥- انخفضت فجوة المخصصات من ٩٥٠ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ الى صفر فى٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

٦- بلغ معيار كفاية رأس المال نسبة ١١,٣٣% فى ديسمبر ٢٠١٢ مقابل نسبة ١١,١٧% فى ديسمبر ٢٠١١.

رسم بيانى توضيحى :

التعليق على نتائج الفترة :

أعلن البنك الوطني للتنمية عن نتائجه المالية لعام ٢٠١٢ . حيث بلغ صافى الخسائر ٨٥٥ مليون جنيه مصري تضمنت اثر تغطية فجوة المخصصات مبلغ ٤٩٢مليون جنيه (بعد استبعاد اثر الضرائب) لتغطية فجوة المخصصات قبل الموعد بعامين واتخذ مجلس الإدارة قرار دعم المسدد تحت حساب زيادة رأس المال من المساهم الرئيسى مصرف ابوظبى الإسلامى، بغرض التغطية النهائية لفجوة المخصصات عن القروض المتعثرة منذ ماقبل الإستحواذ فى عام ٢٠٠٧ ولإنهاء اثر المخصصات السنوية المستقطعة من صافى الدخل.

رغم تحديات الظروف السياسية والإقتصادية إلا ان اداء البنك بشكل عام جاء مشجعاً، حيث انه بإستبعاد اثر السداد المبكر لفجوة المخصصات بلغ صافى الخسارة ٣٦٣مليون جنيه مصري، بتحسن قدره ٢٠٨مليون جنيه مصري أو بنسبة ٣٦,٤% مقارنة بعام ٢٠١١. يكمن السبب الرئيسى لهذا التحسن في النمو الكبير بالميزانية نتيجة زيادة التمويلات بمبلغ ١,٨مليار جنيه مصري أو بنسبة ٥٥% مقارنة

بالنمو العام فى السوق المقدر بحوالى ٦%، ونمو ودائع العملاء بمبلغ ٠,٩مليار جنيه مصري أو بنسبة ٨,٦%. ومن الجدير بالذكر ان النمو فى ارقام الميزانية اضافة الى تخفيض البنك المركزى المصرى للإحتياطى النقدى على الودائع من ١٤% الى ١٠% بالإضافة إلى تحسن العائد من الإستثمار فى أذون الخزانة، كل ذلك ادى الى زيادة فى صافى العائد من التمويلات بمبلغ ١٣٧مليون جنيه مصري أو بنسبة ٧٨,٨%. فى حين استمر البنك فى سياسة ضبط التكلفة حيث زادت المصروفات العامة والإدارية بمبلغ ٤٥,٨ مليون جنيه فقط أو١٢,٧% كنتيجة لزيادة المرتبات والبدء فى إحتساب الإستهلاك للإستثمارات القائمة المبانى والنظم الآلية والبنية التحتية.

واكب ذلك استمرار إستثمار البنك فى تحديث وتطوير البنية التحتية وتجهيز موقع طوارئ للحاسب الآلى على أعلى مستوى في التقنية لأسترجاع البيانات حال الكوارث، كما تم تحديث شبكة الأنظمة التكنولوجية لقطاع العمليات وفقاً لأحدث النظم المتبعة لضمان تقديم خدمات متميزة للعملاء وتسمح بالتوسع فى طرح المزيد من المنتجات المبتكرة فى السوق لنظل فى طليعة المصارف المتطورة في مصر.
وتأكيدا لقناعة البنك بضرورة استمرار تدعيم مكانته التنافسية وتقديم خدمة متميزة للعملاء بما يفوق توقعاتهم، تم تشكيل فريق عمل للإشراف على تبسيط الإجراءات وتحسين مستوى الخدمة للعملاء خلال جميع مراحل تقديم الخدمة لهم. هدفنا من هذه المبادرة هو ان تكون زيارة العملاء للفروع أو اتصالهم بالبنك من خلال قنوات الإتصال الأخرى تجربة فريدة ومتميزة.

ثالثاً: أهم مؤشرات قطاعات الأعمال :

١- قطاع خدمات التجزئة المصرفية:-

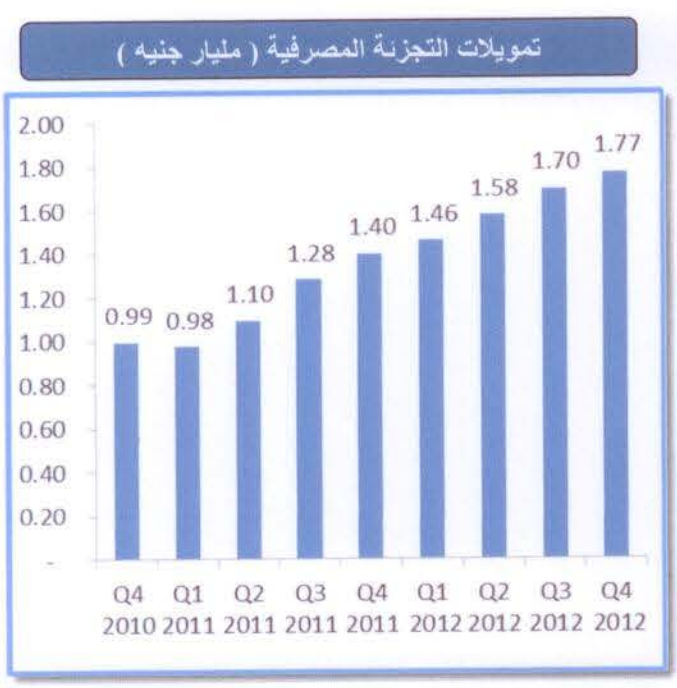

- سجلت محفظة تمويلات قطاع التجزئة المصرفية نمواً بمبلغ ٣٧٠ مليون جنيه مصري أو بنسبة ٢٦,٣% لتبلغ اجمالى التمويلات ١,٧٧مليار جنيه مصرى في عام ٢٠١٢.
- شهدت محفظة الودائع نمواً بمبلغ ١,١١٢مليون جنيه مصري أو بنسبة ١٣,٢% لتبلغ اجمالى المحفظة ٩,٥ مليار جنيه مصري فى نهاية عام ٢٠١٢.

وجاء النمو فى قطاع التجزئة المصرفية نتيجة الجهود المستمرة خلال العام فى استحداث منتجات جديدة متوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية والتى تلبى احتياجات العملاء منها على سبيل المثال " البطاقات المغطاه" وهو منتج بديل لبطاقات الائتمان التقليدية. كذلك اتباع سياسة تسويقية حديثة تعتمد على الترويج لمنتجات وخدمات البنك على المستوى المحلي و محيط عمل الفروع والمناطق المجاورة. فضلاً عن الاثر الإيجابي للفروع المجددة و الجديدة والتي جعلت لنا تواجد محلي مميز من خلال الفروع المنتشرة فى ١٩محافظة لتعزيز تواجد البنك عبر الجمهورية.

٢- قطاع التمويل المتناهى الصغر:-

سجلت محفظة التمويلات متناهية الصغر انخفاضاً بمبلغ ١٠٤مليون جنيه مصري أو بنسبة ٧٦,٤% لتبلغ ٣١مليون جنيه مصرى فى نهايةلعام ٢٠١٢. جاء هذا الإنخفاض ضمن الخطة الموضوعة التى تلائم التحديات التى شهدها القطاع وسرعة تأثره بالمناخ الإقتصادى والسياسى فى مصر. ولمواجهة هذه التحديات كثف فريق العمل بالقطاع جهودهم فى تحصيل المتأخرات والأقساط فى مواعيدها. ومع استقرار المحفظة بدأ القطاع فى ممارسة نشاطه التمويلى فى معظم الوحدات والفروع.

٣-قطاع تمويل الشركات :-

- حققت محفظة تمويلات قطاع الشركات نمواً ملحوظاً بمبلغ ١,٦ مليار جنيه مصري أو بنسبة ٨٩,٥% لتصل الى ٣,٣ مليار جنيه مصري حتى نهاية العام ٢٠١٢.

- انخفضت محفظة الودائع بمبلغ ٠,٢ مليار جنيه مصري او بنسبة ٩,٥% فى عام ٢٠١٢، وجاء ذلك نتيجة الضغوط على سيولة الشركات والمؤسسات والاتجاه العام لهذا القطاع الى الإستثمار فى أذون الخزانة، ويتماشى هذا الانخفاض مع الانكماش في قطاع الشركات بشكل عام.

استمر فريق العمل بقطاع الشركات فى تنمية البنية التحتية التى تم إنشائها فى عام ٢٠١١، وحقق نمواً ملحوظاً فى قاعدة التمويلات. فضلاً عن ذلك تمكن قطاع تمويل الشركات من إبرام عدد من الصفقات المتميزة من ضمنها إبرام صفقة ادارة وتنظيم تمويل مشترك لشركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء بموجب عقد مضاربة بمبلغ ٦٢٠ مليون جنيه مصري، ووكيل ومدير منظم لتمويل مشترك بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بموجب عقد اجارة لشركة اعمار مصر. بالاضافة الى ذلك، سجل نشاط التمويل التجاري أداءاً قوياً مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١.

٤- قطاع الخزانة:-

استمر قطاع الخزانة فى ادارة فائض السيولة وعمليات التداول، واستناداً الى نمو حجم الأعمال حققت المحفظة المدارة من قبل قطاع الخزانة زيادة بنسبة ٢٣% خلال عام ٢٠١٢ لتبلغ ٥ مليار جنيه مصرى.

٥- قطاع أنظمة المعلومات:-

تم خلال الفترة تركيز مجموعة أنظمة المعلومات على تحديث شبكة البنية التحتية من خلال تطوير الأنظمة بهدف دعم خطط النمو فى حجم الاعمال فى الاعوام القادمة، حيث نجح البنك خلال العام فى تدعيم موقع طوارئ لحفظ المعلومات والتقارير، مما مكننا من نقل جميع النظم الأساسية من مركز المعلومات الاساسى إلى موقع الطوارئ. وقد تم إستثمار موارد كبيرة فى تعزيز هذا الموقع لضمان عدم توقف الخدمة المقدمة للعملاء نتيجة وقوع أحداث غير منظورة. فضلا عن ذلك قمنا بتطوير وتحديث نظام التشغيل الأساسي ليسمح بتقديم منتجات جديدة وإطلاق خدمات متطورة لعملائنا منها على سبيل المثال الخدمات المصرفية عبر الانترنت .

٦- قطاع الموارد البشرية:-

استمر البنك الوطنى للتنمية فى تبنى مبدأ تقوية ودعم "رأسماله البشرى" لكونه أهم عناصر النجاح فى منظومة العمل، حيث تم الاستثمار فى التدريب بإنشاء وحدة تدريب داخلية جديدة، مع تفعيل التدريب بإستخدام فرع المحاكاة، حيث تلقى عدد ٤٧ مدير فرع وعدد ١٣٤ مسئول بنكى شخصى حزمة من البرامج التدريبية لتطوير المهارات الشخصية والفنية والإدارية وليبلغ إجمالى عدد أيام التدريب ٣١٦٦ يوم فى عام ٢٠١٢ فى كلا من الدورات الداخلية والخارجية للعاملين بالبنك.

وبهذه المناسبة يتقدم مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية بالشكر والتقدير لكل من عملائه والمساهمين و فريق العمل على الثقة والدعم المستمر الذى يتلقاه منهم.

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

نيفيـــن إبراهيـــم محمود لطفـــى
القائم بأعمال رئيـــس مجـــلس الادارة